إطلاق خط «نورد ستريم 2»

لندن ـ **العربي الجديد**

تصاعدت حدة المواجهة ما بين روسيا وأوكرانيا الجمعة، مع إعلان شركة الغاز الروسية العملاقة «غازبروم» التي تسيطر عليها الدولة، أنها أكملت بناء خط أنابيب الغاز المثير للجدل «نورد ستريم 2» إلى ألمانيا. وفي حين دعا الكرملين إلى وضع خط الأنابيب في الخدمة في «أقرب وقت ممكن»، ردت الرئاسة الأوكرانية بتأكيدها أنها «ستحارب» المشروع حتى النهاية.

وشهد هذا المشروع الضخم مطبات سياسية واقتصادية متلاحقة، وصلت إلى حد إطلاق عقوبات أميركية على كل من ينخرط في المشروع، قبل الوصول إلى اتفاقات دولية خففت من مروحة العقوبات. ويمكن أن يوفر خط الأنابيب الذي طال انتظاره، وفقاً لوكالة «بلومبيرغ» الأميركية، بعض الراحة لأسواق الغاز الأوروبية التي تواجه أزمة في الإمدادات قبل بداية الشتاء، مع وصول الأسعار بالفعل إلى مستوى قياسي. واعتبرت الوكالة أن انتهاء العمل بالمشروع هو أيضًا فوز للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي دعمته لمدة 10 سنوات في مواجهة معارضة من الحلفاء الرئيسيين مثل الولايات المتحدة الأميركية. علماً أنّ الخط المملوك للشركة الروسية بُني باستثمارات من العديد من الشركات الأوروبية، تحت بحر البلطيق، وتجاوز بولندا وأوكرانيا، مما أثار اعتراضات من كلا البلدين.

وأكد الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الجمعة، أنّ كييف سوف تحارب مشروع خط الأنابيب الجديد الذي رآه سابقاً بمثابة سلاح جيوسياسي قوي لروسيا، التي ضمت شبه جزيرة القرم الأوكرانية في عام 2014. وصرّح المتحدث باسم الرئاسة الأوكرانية سيرغيي نيكيفوروف، لوكالة «فرانس برس»، بأنّ «الرئيس أشار دائماً إلى أن أوكرانيا ستحارب هذا المشروع السياسي الروسي حتى استكمال بنائه، وبعد ذلك وحتى بعد بدء إمدادات الغاز».

وقد عارضت واشنطن بشدة أيضاً بناء «نورد ستريم 2»، لكن إدارة جو بايدن اختارت عدم معاقبة الشركة الألمانية التي تشرف على المشروع بينما أعلنت عن عقوبات ضد الشركات والسفن الروسية، وفقاً لما أوردته «أسوشييتد برس».

وفي يوليو/تموز، توصلت الولايات المتحدة وألمانيا إلى اتفاق للسماح بإكمال مشروع «نورد ستريم 2» من دون فرض عقوبات أميركية على الكيانات الألمانية. وبموجب شروط اتفاق 21 يوليو/تموز، التزمت الولايات المتحدة وألمانيا بمواجهة أي محاولة روسية لاستخدام خط أنابيب «نورد ستريم 2» كسلاح سياسي. ووافقتا على دعم أوكرانيا وبولندا من خلال تمويل الطاقة البديلة ومشاريع التنمية.

ويُفترض أن يضاعف خط الأنابيب الممتد تحت مياه بحر البلطيق عمليات تسليم الغاز الروسي إلى ألمانيا، المروّج الرئيسي للمشروع. لكن بالنسبة لمنتقديها في أوروبا وكذلك الولايات المتحدة، فالمشروع سيزيد على المدى الطويل اعتماد الدول الأوروبية في مجال الطاقة على روسيا الخصم الاستراتيجي الكبير بالنسبة للدول الغربية. وتبلغ قدرة النقل عبر هذا الأنبوب 55 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، ويمتدّ على 1230 كيلومتراً تحت مياه بحر البلطيق وهو الطريق نفسه الذي يمتدّ عليه مشروع «نورد ستريم 1» الذي وضع في الخدمة منذ عام 2012.

(مايك كامب/ Getty)

تباطؤ النمو البريطاني

تباطأ النمو في بريطانيا بشكل حاد في تموز/يوليو، إذ سجّل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً متواضعاً بنسبة 0,1 في المائة بشكل أبطأ بكثير مقارنة بالأشهر السابقة، بسبب موجة الإصابات الجديدة بكوفيد-19 الناجمة عن تفشي المتحوّرة دلتا. جاء ذلك بعد تسجيل نمو بنسبة 1 في المائة في حزيران/يونيو. واعتبر بول داليس، من معهد «كابيتال إيكونوميكس»، أنه «مع ارتفاع عدد الإصابات بكوفيد-19 وتفاقم نقص المنتجات واليد العاملة، فإن الانتعاش الاقتصادي متوقف». ووجد ملايين البريطانيين أنفسهم خلال الصيف مرغمين على الخضوع لحجر صحي بسبب إصابتهم بالمرض أو اختلاطهم بمصاب، ما أدى إلى اضطرابات في وسائل النقل وقطاع المطاعم والفنادق وغيرها من المرافق الحيوية.

أخبار

استئناف تحميل النفط الليبي

قالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا إن عمليات التحميل في الميناءين النفطيين السدرة وراس لانوف استؤنفت الجمعة بعد توقف. وتجاوز إنتاج النفط الليبي 1,3 مليون برميل يومياً في معظم 2021، لكن انعدام الأمن والانقسامات السياسية

والخلافات بشأن الميزانية تهدد بعرقلة الإنتاج أو وقف الصادرات في مختلف الحقول أو الموانئ. وطالب المتظاهرون الذين أوقفوا الصادرات في السدرة وراس لانوف بفرص عمل. وفي وقت سابق من العام الجاري، أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط حالة القوة القاهرة على بعض الصادرات بعد أن قالت الشركات التابعة لها إنها غير قادرة على مواصلة العمل بسبب نقص التمويل من الميزانية.

موازنة الاتحاد الأوروبي تنذر بمعركة

رغم تصاعد دينها العام، سرّعت الحكومات الأوروبية إنفاقها لمنع جائحة كوفيد-19 من التسبب بكارثة اقتصادية. ويواجه الاتحاد الأوروبي الآن دعوات لتخفيف قواعد ضبط الموازنة بما يسمح بمواصلة الإنفاق السخي، لكن المسألة تنطوي على حساسية بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء. وتبذل المفوضية الأوروبية، الهيئة التنفيذية للاتحاد والتي تشرف على موازنات الدول الأعضاء الـ27، كل ما في وسعها لمنع قيام كباش سياسي يمكن أن تطاول تداعياته الحملة الانتخابية هذا الشهر في ألمانيا. وتتمحور المسألة حول الميثاق الأوروبي للاستقرار والنمو، وهو مجموعة من القواعد المتعلقة بإنفاق الموازنة تفرض على الدول الأعضاء، أقله على الورق، التقيد بدين عام نسبته 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإبقاء العجز السنوي دون 3 بالمئة. لكن العديد من الدول تخطت تلك العتبة وبعضها طلب من المفوضية اقتراح سبل لجعل القواعد أقرب إلى الحقيقة، حتى قبل الجائحة.

إغلاق حسابات لمسؤولين أفغان

أغلقت حركة طالبان الحسابات البنكية لعدد من المسؤولين في الحكومة السابقة، وضباط ومسؤولين في الجيش الأفغاني، وأعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ ووجوه سياسية بارزة في البلاد. وقال القيادي في الحركة وهو عضو اللجنة الثقافية إنعام الله سمنغاني، في تصريح صحافي الجمعة، إن عدداً من المسؤولين في الحكومة السابقة الذين لاذوا بالفرار من أفغانستان قد أغلقت طالبان حساباتهم البنكية، من دون إعطاء تفاصيل الخطوة أكثر. لكن في وسائل التواصل الاجتماعي نشر خطاب للبنك المركزي أرسله إلى البنوك الخاصة داخل البلاد والبنوك الخارجية، يطلب فيه من كل تلك البنوك إغلاق الحسابات لوزراء الحكومة السابقة ولمستشارين فيها.

تشكيل الحكومة اللبنانية يرفع سعر الليرة

بيروت ـ **العربي الجديد**

انعكس الإعلان عن تشكيل الحكومة اللبنانية برئاسة نجيب ميقاتي على سوق صرف الليرة أمام الدولار الأميركي، وسط توقعات بتراجع حدة الضغوط النقدية والمالية التي تواجه هذا البلد. ولامس سعر الدولار، ظهر الجمعة، 15 ألف ليرة، هبوطاً من 19 ألف ليرة سجله الدولار الخميس، قبل أن يعود للصعود قليلاً. يذكر أنه تم الاتفاق على تولّي مدير العمليات في «مصرف لبنان» المركزي يوسف خليل وزارة المالية، بعد خلاف كبير حول اسمه، والذي تسبّب طرح اسمه بتأخير ولادة الحكومة. كما تم تعيين وليد فياض وزيرا للطاقة والمياه، جوني قرم وزيرا للاتصالات، علي حمية وزيرا للأشغال العامة والنقل، مصطفى بيرم وزيرا للعمل، أمين سلام وزيرا للاقتصاد والتجارة، وليد نصار وزيرا للسياحة، عباس الحاج حسن وزيرا للزراعة، وجورج دباكيان وزيرا للصناعة.

وتعصف بلبنان، منذ نحو سنتين، أسوأ أزمة اقتصاديّة في تاريخه الحديث، ما أدّى إلى انهيار مالي، وشحّ في الوقود والأدوية وسلع أساسيّة أخرى جرّاء نفاد النقد الأجنبي المخصّص لاستيراد السلع الأساسيّة. ويستمر تفاقم أزمة المحروقات مع اقتراب رفع الدعم كلياً، حيث شهدت طرقات لبنان، الجمعة، زحمة خانقة نتيجة الطوابير التي تنتظر دورها لتعبئة خزانات السيارات بالوقود. فيما حذرت نقابة مستوردي المواد الغذائية في لبنان من كارثة غذائية وخسائر فادحة ستتكبدها شركات القطاع الخاص في ضوء التوقف الكلي للعمل في مرفأ بيروت من جراء تعطيل نظام نجم الجمركي.

والخميس، تم إطلاق «البطاقة التمويلية» على أن تُدفع بالدولار الأميركي أو ما يعادل سعر صرفه بالليرة في السوق السوداء، على أن تبلغ قيمتها 25 دولاراً لكل شخص وبحد أقصى 126 دولاراً لكل عائلة، مع إمكانية زيادة المبلغ أكثر. وهذه البطاقة تأتي استباقاً لرفع الدعم عن المحروقات، وفق تصريحات حكومية. وشهدت حركة السفر من لبنان وإليه ارتفاعا ملحوظا خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، وازداد عدد الركاب المغادرين والوافدين عبر هذا المرفق بنسبة 70 في المائة عما كان عليه في العام الفائت، 2020، إذ بلغ مجموع الركاب منذ مطلع يناير/ كانون الثاني وحتى نهاية أغسطس/ آب مليونين و645 ألف راكب، وسط تقارير تحذر من ارتفاع قياسي في أعداد المهاجرين من البلد المأزوم.

شؤون عمالية

خصخصة مصارف الجزائر مخاوف الموظفين من البطالة القسرية

يتخوف موظفو المصارف التي تستعد للخصخصة في الجزائر من مرور هذا الإجراء على حساب استمراريتهم الوظيفية وحقوقهم المكتسبة ضمنها الرواتب وعقود العمل

الجزائر ـ **حمزة كحال**

على عكس الرأي العام، الذي لم يتفاعل مع الخطة الحكومية، خلف خبر توجه الحكومة الجزائرية إلى خصخصة البنوك العمومية موجة من القلق والترقب لدى عمال البنوك المعنية بالخطوة، بنك التنمية المحلية «BDL»، والقرض الشعبي الجزائري «CPA»، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية «BADR»، الذين يخشون انقلاب الأوضاع رأساً على عقب، سواء بالبطالة القسرية أو تغير ظروف العمل وشروطها. يأتي ذلك بعدما خلقت البنوك العمومية على غرار الشركات العمومية الجزائرية جواً من الراحة لدى عمالها، كون أن عجزها المالي تتحمله الخزينة العمومية.

«العربي الجديد» توجهت نحو وكالات البنوك المعنية بالخصخصة لجس نبض عمالها، حالة من الغموض وعلامات استفهام كثيرة يرفعها «البنكيون» في حديثهم الجانبي، خاصة حول مصير العمال، ومراجعة الأجور من عدمها. في وكالة «القرض الشعبي الوطني» في شارع ديدوش مراد وسط العاصمة الجزائرية، أكبر وكالات البنك في الجزائر، تحدثت «العربي الجديد» من العمال، الذين أجمعوا على أن الغموض لا يزال يلف مصير بنكهم، وهو ما قاله الموظف محمود الذي شرح أن «البنك يعاني وضعية مالية صعبة، لأنه كان يمول «العصابة» في عهد عبد العزيز بوتفليقة بالقروض الضخمة التي لم تعوض والتي تلامس 700 مليون دولار». وتابع: «نحن العمال بالفعل نريد للبنك أن يستمر لكن ليس على حسابنا».

من جانبها، قالت المكلفة بالزبائن في الوكالة ذاتها أمينة لمعمر لـ «العربي الجديد» إن «العمال يتخوفون من الخصخصة، لأنها مرادف في مخيلتهم للتسريح القسري والتعسفي، كما حدث مع عمال المئات من الشركات العمومية التي أحيلت إلى الخصخصة، هي مخاوف مشروعة ولا نلقى إجابة للأسف عن أسئلتنا».

تقع وكالة «بنك التنمية المحلية» العمومي، لا تختلف أسئلة عمالها عن تلك المطروحة لدى زملائهم في «القرض الشعبي الجزائري»، إذ لفت الموظف أمير عواجي إلى أن «الإشكال يكمن في غياب المعلومة، إلى يومنا هذا لم تكشف الحكومة عن طريقة وشروط فتح

تلويح بتحركات تصعيدية في حال عدم تلبية مطالب الموظفين

رأسمال البنوك العمومية وهل ستكون العملية مستقلة أم بشروط مسبقة تضعها الحكومة لحماية العمال، أسئلة ننتظر الإجابة عنها من طرف الإدارة أو أي جهة مهما كانت، المهم أن يزال الغموض، فغياب المعلومة يفتح المجال للإشاعات والارتباك».

أما كمال معتوق، محافظ حسابات في نفس الوكالة، فأشار إلى أن «دخول شريك خاص سيغير هوية البنك بشكل أو بآخر، المهم بالنسبة لنا هو عدم التراجع عما حققه العمال من مكاسب طيلة سنوات من النضال خاصة فيما يتعلق بالرواتب وعقود العمل غير محددة المدة، والعلاوات وحجم العمل، وهي نقاط حسب معرفتنا لا تحترم في البنوك الخاصة التي يعيش عمالها ضغطاً كبيراً وتعسفاً في استعمال القوانين الداخلية لتلك البنوك». وكشف محمد عبد الرؤوف دريسي أمين نقابة عمال بنك « الفلاحة والتنمية الريفية» أن «النقابة استدعت دورة طارئة لمجلسها الوطني لدراسة الملف، وأثره على العمال، كانت لنا اتصالات غير رسمية مع الإدارة للحصول على ضمانات».

وأضاف النقابي لـ «العربي الجديد» أن «النقابات لن تقبل بأن تتم العملية دون فتح حوار أو على الأقل تشاور معها حول الجزئيات التي تهم العمال، نعلم بأن الخصخصة تمر حتما بتسريح العمال لتخفيض كتلة الأجور، لكن شرطنا أن تتم العملية دون تسريح لأي عامل، أملنا كبير في الحكومة الجزائرية، لا نريد إحداث أي اضطراب في القطاع المصرفي لكن إذا لزم الأمر سنصعد وهو ما نود ألا يحدث».

واتجهت الجزائر تحت ضغط تهاوي تراجع عائدات النفط ونقص السيولة، نحو مراجعة سياساتها الاقتصادية وتوابتها المالية، عبر خطوة كانت في الأمس القريب من المستحيلات، وذلك بفتح باب خصخصة البنوك العمومية، على أن تكون البداية ببيع 3 بنوك هي: التنمية المحلية، والقرض الشعبي الجزائري، والفلاحة والتنمية الريفية وفق تعليمات رئاسية. وظلت الحكومات المتعاقبة ترى القطاع المصرفي العمومي استراتيجيا غير مباحة ملكيته لغير الدولة الجزائرية، بالرغم من قبول فروع لبنوك عربية وفرنسية، في خطوة تنتظر منها الحكومة، امتصاص كتل مالية تغطي بها عجز السيولة في البنوك التي هوت تحت الخطوط الحمراء، بالرغم من مصاحبة هذه الخطوة، للكثير من التساؤلات والمخاوف من ولادتها ميتة.

وجاء الإعلان الحكومي في الجزائر عن فتح رأس مال البنوك العمومية عن طريق البورصة (طرح حصة من الأسهم أمام المستثمرين) وتدشين فروع في الخارج خلال العام المقبل 2022، ليثير جدلا واسعا في الأوساط الاقتصادية، حيث يتخوف البعض من انعكاسات سلبية خاصة على العمال، في ظل التجارب السابقة والتي انتهت بتسريح العمال مع إفلاس الشركات بعد خصخصتها مع جعل الفاتورة مضاعفة اقتصاديا واجتماعيا.

ويراهن عمال البنوك العمومية المعنية بالخصخصة على نقاباتهم لضمان حقوقهم، خاصة وأن النظام المصرفي في الجزائري يتميز بنقابات قوية وجمعية بنوك تسهر على حسن سير البنوك.

حالة من الغموض تسيطر على مصير العمال (فريدريك ريغلان/ Getty)

تونس

نمو ضعيف في مواجهة تدهور المعيشة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

قالت وكالة التصنيف الدولية «ستاندرد أند بورز» إن مستوى النمو الاقتصادي في تونس لن يكون كافيا لمواجهة معدل البطالة المرتفع وتدهور مستوى المعيشة في البلاد، مما يؤدي إلى تأجيج استياء اجتماعي جديد. ولفتت الوكالة إلى التحديات التي تواجه الشركات والبنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سياق ما بعد الجائحة، شارحة في تقريرها الأخير أن العجز المرتفع لموازنة تونس أدى إلى وضع الدين العام على مسار غير مستدام، ويمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي الحالي إلى تعريض صفقة مع صندوق النقد الدولي للخطر ويفرض تحديات كبيرة.

وأكد التقرير أن البنوك التونسية ستواجه بيئة اقتصادية وتشغيلية أكثر صعوبة ومخاطر عالية نتيجة تدهور في ربحية البنوك التي تعمل في بيئة شديدة التنافسية ومجزأة مع آفاق تنمية مضطربة وربما تزايد الخسائر المرتبطة بنشاط الإقراض.

وقال التقرير إن الاضطرابات السياسية الأخيرة خلقت في تونس بيئة متعثرة، مرجّحا أن تشهد البلاد أبطأ انتعاش في منطقة الشرق الأوسط بمعدل نمو لن يتجاوز 3,8 في المائة هذا العام و2,1 في المائة في المتوسط على مدى السنوات الثلاث المقبلة. وبحسب تقرير الوكالة فإن لتوترات السياسية تصاعدت في تونس منذ 25 يوليو/ تموز 2021، عندما علق الرئيس قيس سعيد أشغال البرلمان لمدة 30 يوماً، وأقال الحكومة وأعلن أنه سيحكم بمراسيم رئاسية ليتم لاحقا تمديد التعليق إلى أجل غير مسمى بعد ذلك، ما يجعل من الخطوات التالية غير واضحة. واعتبرت

البنوك تواجه مخاطر عالية تنعكس على ربحيتها ونشاطها

وكالة ستاندرد أند بورز، أن تسبب جائحة كورونا في انكماش غير مسبوق في الناتج المحلي الإجمالي وصولاً إلى 8,6 في المائة، أدى إلى تكثيف نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية بعد عقد من تنفيذ إصلاحات مشوشة ونمو منخفض.

وقالت الوكالة إن الهيكل الحالي للنظام المصرفي يشجع المنافسة السعرية، حيث تحاول البنوك التعامل مع عدد قليل فقط من كبار العملاء ذوي الجدارة الائتمانية.

ولفتت إلى أن هذه العوامل ستؤدي إلى زيادة تآكل مكونات رأس المال غير الكافية بالفعل للبنوك التونسية، خاصة بالنسبة للكيانات الأصغر، مرجحة ارتفاع القروض غير المستخلصة بسبب تعرّض قطاعات تجارة التجزئة والسياحة والعقارات وبعض قطاعات التصدير إلى مخاطر عالية مما يؤثر على ربحيتها ورسملة أعمالها. وتوقعت استمرار دعم البنك المركزي التونسي للبنوك خلال الأشهر القليلة المقبلة لمساعدة النظام المصرفي على التعامل مع حالة عدم اليقين السياسي.

العراق

لا حلول حكومية لأزمة ارتفاع الأسعار

بغداد ـ **سلام الجاف**

تشهد الأسواق العراقية تضخماً قياسياً عقب قرار البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار بواقع 1450 ديناراً للدولار الواحد، فيما بلغت معدلات ارتفاع الأسعار ذروتها خلال الشهر الأخير بنحو 40 في المائة في بعض المواد خاصة الإنشائية والكهربائية، إضافة إلى ارتفاع أسعار الخضار والمواد الغذائية والأدوية.

وأكد عضو غرفة تجارة بغداد، حازم العلي، أن «ارتفاع الأسعار أصبح اليوم خطيراً جداً، وأن عدم التدخل الحكومي منح التجار فرصة التلاعب بالسوق»، مبينا لـ«العربي الجديد»، أن «التجار يتذرعون بارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار العراقي، وأن المواطن لا يجد بديلاً عن الشراء مهما كانت الأسعار، وهذه فرصة لتحقيق المكاسب بالنسبة للتجار والجهات المتحكمة في السوق». وأشار إلى أن «المواطن أصبح ضحية السياسات الاقتصادية الفاشلة، وجشع التجار».

ويحمل مسؤولون الحكومة مسؤولية ارتباك أسعار السوق وعدم السيطرة عليها، وقال عضو اللجنة الاقتصادية في

زيادات متواصلة في الأسعار (Getty)

البرلمان السابق حارث الحارثي، لـ«العربي الجديد»، «لا يلقى اللوم على التجار فقط، لا سيما أن إجراء الحكومة بخفض الدينار العراقي أمام الدولار هو الذي فتح الباب أمام التلاعب بالأسعار في البلاد»، مؤكداً أن «الارتفاع أصبح عبئاً ثقيلاً على المواطنين، وأن عملية الاستيراد تتم بدون أي تخطيط جدي للسيطرة على الأسعار، كما على أغلب المواد، والارتفاع مستمر». وشدد على أن «هناك جهات تريد تحقيق مكاسب من ذلك الصعود، وأن أحزاباً وتجاراً يستفيدون من ذلك، وأصبح اليوم حصد الأموال بالنسبة لهم أسهل مما كان عليه في السابق»، مؤكداً أن «وزارة التجارة تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية بسبب سياساتها غير الصحيحة، التي تسهم برفع الأسعار». ودعا إلى «تحرك حكومي لخفض الأسعار، ولا سيما أن الشعب يعاني من ذلك الارتفاع، وأن الحكومة وقرارتها ألقيت على كاهل المواطن العراقي، الذي يعاني أصلا من الفقر والعوز».

وقال الخبير بالشأن الاقتصادي، باسم جميل أنطوان، «لو كان هناك رصد ومتابعة من قبل الأجهزة الرقابية لما استطاع التجار التلاعب بالأسعار»، مبينا لـ«العربي الجديد»، «الحكومة بمقدورها السيطرة على الأسعار إذا ما أرادت ذلك، لكن أكبر التجار في البلد هم من الطبقة السياسية، وهم من يستغلون السوق ويتحكمون بالأسعار لتحقيق أرباح لها وهم يتبنون طبقات طفيلية في السوق، مسخرة لهذا الغرض، وهؤلاء هم المستفيدون من زيادة الأسعار، ويتلاعبون من دون رقابة حكومية».

تحقيق

منذ سنوات يعاني الاقتصاد السوداني من انهيار سريع ومريع بعد توقف المشاريع الكبرى التي أدت إلى هبوط الصادرات وتناقص العملة الصعبة، إضافة إلى أزمات متشابكة ألقت بظلالها على حياة المواطن السوداني، خاصة أصحاب الدخل المحدود، فقراً وحرماناً وبطالة

الأزمات تطحن السودانيين

الحرمان يطاول سلعاً وخدمات أساسية

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

أصوات السودانيين تعلو. الغلاء يتضاعف يوماً بعد يوم. السلع الأساسية تختفي من الأسواق والخدمات تزيد رداءة. البطالة تتزايد باطراد، والعوز يطرق أبواب عدد كبير من الأسر التي هبطت قدراتها الشرائية إلى مستويات غير مسبوقة.

تبين النشرة الشهرية للجهاز المركزي للإحصاء أن معدل التضخم في السودان بلغ 422,78 في المائة خلال يوليو/ تموز الماضي، مقارنة مع 412,75 في المائة في يونيو/ حزيران. وقال الجهاز إن التضخم المتصاعد إلى مستويات غير مسبوقة يعود إلى ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 272,59 في المائة.

الوضع لا يمكن وصفه بأقل من كارثي. حتى وزيرة المالية السابقة هبة محمد علي شكت من عدم كفاية راتبها حتى نهاية الشهر فيما يغوص المواطن العادي في أزمات قاسية.

«العربي الجديد» قامت بجولة ميدانية، لتنقل مشاهد من الأزمة المستفحلة، وشكاوى من المواطنين الذين يواجهون مشكلات تتزايد صعوبة.

الغلاء يبتلع الرواتب

وتقول فاطمة عبد الله، وهي ربة منزل، إن «الغلاء أصبح لا يطاق وزيادة الأسعار في السلع والاحتياجات الاستهلاكية اليومية تفوق مقدرتنا». وتضيف أن «الأسعار ترتفع بسرعة جنونية ونحن مجبرون على الشراء، فيما يعيش المواطن هاجساً يومياً يدور حول كيفية الحصول على الضروريات». وتتابع: «أسوأ ما في الأمر أننا دخلنا العام الدراسي الجديد بكل متطلباته القاسية على ذوي الدخل المحدود». تلقي فاطمة اللوم «على الحكومة، فهي مسؤولة عما يحدث في السوق من فوضى في زيادة الأسعار وسط ضعف الرقابة وزيادة الضرائب والقيود التي تفرض على التجار».

يشرح ابا در أحمد الذي يعمل في وظيفة حكومية أن «الحال يُغني عن السؤال، وسوء الأوضاع المعيشية لا يمكن أن تتجاهلها العين، والغلاء يضرب كل سبل المعيشة». ويضيف أنه «بالرغم من الزيادة في الأجور إلا أن الغلاء يبتلع كل الراتب الشهري في غضون يومين او ثلاثة، لتظل المعاناة قائمة ويصاحبها تضاعف في أسعار المواد الاستهلاكية بشكل يومي». ويلفت إلى «زيادة تعرفة المواصلات التي يمكن أن تهضم الراتب كله، فيما لا تكفي المداخيل لتأمين تكاليف العلاج». ويواصل شكواه قائلاً إن «الوضع في السودان لا يطاق وأقل سبل العيش الكريم غير متوفرة وأصبحت الحياة عبارة عن دوامة كبيرة من المعاناة».

لم يستطع إبراهيم الشوم، الذي يسكن بالإيجار في منطقة تقع جنوب مدينة أم درمان، سداد ما عليه من التزامات مالية تجاه مالك المنزل، ما دفع الأخير إلى طرده وأطفاله. والشوم موظف يشغل منصبا رفيعا في الحكومة، إلا أن راتبه لم يعد يكفي لسداد ما عليه من التزامات من أكل وشرب وتعليم وصحة. يشرح لـ «العربي الجديد» أنه عجز عن التوفيق بين كل هذه المتطلبات رغم زيادة راتبه 50 ألف جنيه (ما يعادل 110 دولارات)، إذ كان يدفع 10 آلاف جنيه للإيجار في مقابل راتبه الذي يعادل 20 ألف جنيه.

الغلاء الفاحش كبح الطلب على عدد من السلع الاستهلاكية

التضخم يطاول الأساسيات الحياتية من طبابة وسكن وتعليم

الأزمة تطاول الدواء

المواطن إسماعيل الزين لم يتمكن من دفع قيمة الدواء التي تبلغ 20 ألف جنيه (ما يعادل 50 دولاراً) فيما يرى طفلته ذات الخمسة أعوام تغالب الآلام. اضطر إلى بيع هاتفه الجوال إلى أقرب شخص يقف بجواره أمام الصيدلية ليتمكن من دفع ثمن الدواء. طفلته الصغيرة تعاني من مرض عضال أنهك جسمها وتحتاج كل فترة إلى زيارة الطبيب لإجراء بعض الفحوصات.

يقول إسماعيل إنه «واقع مرير بقي يتعايش معه إلى أن فُقد كل ما لديه من أثاث في المنزل رغم التكافل الذي يتميز به المجتمع السوداني». يتابع أنه «تعب من تسول كلفة العلاج». علماً أنه «موظف في الحكومة السودانية منذ عشر سنوات إلا أن راتبه لا يتعدى 15 ألف جنيه (حوالى 40 دولاراً) لا يكفي أسرته الصغيرة المكونة من ثلاثة أبناء».

يقول آخر إحصاء حكومي إن نسبة البطالة بين الشباب ارتفعت إلى حوالي 34 في المائة.

48%

نسبة البطالة بين الخريجين وفق آخر أرقام مركز الإحصاء السوداني الحكومي، وتصل النسبة إلى 45 في المائة بين الشابات و25 في المائة بين حملة الشهادات الجامعية

هذه النسبة يراها كثيرون غير حقيقية نسبة إلى زيادة عدد العاطلين من العمل وتوسع نطاق العمالة الهامشية في البلاد، إضافة إلى تزايد الهجرة الاقتصادية بحثاً عن حياة أفضل في بلاد أخرى.

بالنسبة لفيصل إبراهيم فإن الـ18 شهرا الماضية كانت جحيما لا يطاق. وفيصل عامل بناء مؤقت يعتمد في معيشته على «رزق اليوم باليوم» وفق تعبيره، ما يعني أنه أحياناً يضطر للانتظار عدة أيام قبل الحصول على فرصة عمل في ورشة.

ويشرح: «أغلقت البلاد خلال الأشهر الماضية بسبب كورونا، وأوقفت السيول والفيضانات في العام الماضي العمل». ويشير إلى أنه مع بداية العام الحالي ارتفعت أسعار السلع الأساسية بصورة مخيفة وهو ما جعله يدخل في موجة استدانة من متجر البقالة، وهو الآن غير قادر على الخروج من دائرة الديون. ويصمت فيصل قليلا قبل أن يصف مأساة العمل في قطاع البناء بقوله: «بعد انهيار المنازل إثر سيول وفيضانات العام الماضي توقعنا انتعاش العمل في بداية العام الحالي، لكن الأسعار في مواد البناء والتشييد ارتفعت بمستويات خيالية وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى ركود سوق البناء».

انعكاسات متشعبة

بدوره، يقول آدم عبد الرحمن، وهو صاحب متجر للبيع بالتجزئة، «نحن مثل المواطن نفاجأ بزيادة الأسعار كل صباح وأحيانا نبيع بعض السلع بسعر وعندما نذهب لشراء كميات بديلة نجد سعرها قد تضاعف، مما جعلنا نتوقف عن توفير بعض الحاجيات حتى لا يصبح لدينا عجز في رأس المال». ويلفت إلى أنه «صحيح أن المواطن يقلق من زيادة أسعار احتياجاته الاستهلاكية لكن هذا ليس زنديناً، هذه الزيادة سببها تجار «الجملة» الذين يربطون السعر بالاستيراد، إلا أنه حتى المنتجات المحلية يزداد سعرها بشكل يومي، ويبرر تجار الجملة ذلك بارتفاع سعر الدولار وارتباطه بمدخلات الإنتاج».

ويقول التاجر محمد الفضل إنه في السابق كان المستهلكون يفاوضون قبل شراء السلعة، ولكن تلك الظاهرة اختفت، حيث تقلصت الاحتياجات الى الضروريات فقط مثل الشاي والسكر والزيت والبصل والخضروات، حيث لا يوجد طلب على الكثير من السلع، ما ادخل تجارا في أزمة كساد يطاول العديد من السلع، دفعتهم إلى إغلاق متاجرهم.

تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد أدى إلى انفلات أمني كبير، وفق عدد من المتابعين. إذ ظهرت مجموعات مسلحة تعمل على سرقة المواطنين في الشوارع. لقب هذه المجموعات «9 طويلة»، ومهمتها نهب الهواتف النقالة من أيدي المواطنين في طرقات العاصمة. كما تنشط مجموعات مسلحة تحمل سواطير وسكاكين وتعمل على ترويع المواطنين داخل منازلهم وفي وضح النهار، ما جعل الكثيرين يرجعون تلك الظاهرة الغريبة عن المجتمع السوداني إلى الأوضاع الاقتصادية المتدهورة.

مطالب بخطة إسعافية

يقول الناشط الاجتماعي جمال الطاهر لـ «العربي الجديد» إن «الغلاء طحن المواطن الرقاية غائبة. الإنتاج متوقف، والحكومة لا تكترث لكل هذا وكأن الأمر لا يعنيها في شيء». ويضيف أن «كل ذلك أثر على الأوضاع المعيشية للمواطنين». ويتابع أن «هناك أزمة اقتصادية عامة على مستوى العالم بعد كورونا، ولكنها في السودان الأسوأ، مثلا هناك بعض الدول التي وضعت حلولاً مع تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وضبط الأسواق، وكان على حكومة السودان اتباع نفس النهج لتخفيف الضغط عن المواطن الذي يعاني من غلاء المعيشة، إلا أن ذلك لم يحدث».

من جانب آخر، يلفت الطاهر إلى أن «ما تمر به البلاد من تضخم وانخفاض لقيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأخرى سيؤدي إلى كارثة اقتصادية كبرى لا يمكن السيطرة عليها، لذا على الحكومة تدارك الأمر بوضع خطة اقتصادية إسعافية». ومنذ نهاية العام 2019 إلى بداية العام الحالي 2021 سادت توقعات بأن الوضع الاقتصادي السوداني سينهض من جديد مدفوعا بتشكيل حكومة جديدة مرورا بقيام مؤتمر دولي للمانحين، لكن كل ذلك تبخر وسط ارتفاع حدة الأزمات المعيشية، وانفلات الأسواق في ظل غياب الإصلاحات.

ركود في الأسواق نتيجة التضخم (خالد الدسوقي/ فرانس برس)